الاحتجاجات مخطط "صهيو- ريكي"

< في أغسطس من العام ٢٠٠٥م سمحت الإدارة الأمريكية- كعادتها في نشر غسيل حكومتها بعد انقضاء كل عشر سنوات - بنشر وثيقة سرية حملت عنوان " الترويج للديمقراطية في يوغسلافيا وعناصر الدعم المالي" يعود تاريخها إلى العام ١٩٩٤م، والتي باشرت على ضوئها بزعزعة الأوضاع فيها عن طريق منظمات المجتمع المدني المختارة بعناية والشباب العاطل منذ ذلك التاريخ، فهيأت الأجواء لانقضاض حلف " الناتو" على يوغسلافيا عام ١٩٩٩م والإجهاز عليها وتفكيكها.

ومنذ ذلك الحين، وبعد نجاح مخطط الإجهاز على " يوغسلافيا" وكسر شوكة المسلمين فيها، واختمار فكرة مشروع " الشرق الأوسط الجديد" سيئ الصيت، باشرت أمريكا وحلفاؤها وعلى رأسهم " إسرائيل" تنفيذ مخططات استراتيجيتها الجديدة القائمة على عدد من الأهداف في المنطقة أهمها :

أولاً : الاستحواذ الكامل على النفط العربي وبأسعار متهاوية، كما خلص إلى ذلك المحلل السياسي " أبان رتليدج" في كتابه" العطش إلى النفط" عام ٢٠٠٦م، بالقول:" من بين جميع الموارد، ما من شيء أكثر تأثيراً في إدارة الصراع بين الدول في القرن الحادي والعشرين، من النفط"

ثانياً : ضمان أمن واستقرار وازدهار إسرائيل وتفوقها عسكرياً، بوصفه هدفاً استراتيجياً لأمريكا والغرب ومقدماً على أي هدف أمني آخر.. وقد خلص إلى ذلك" برهان غليون" آواخر العام ٢٠٠٨م في مقاله الشهير " إلغاء الوصاية شرط لانبعاث الشرق الأوسط"، بالقول:" وترجم كل ذلك في دعم غير مشروط للسياسة الإسرائيلية، مهما كانت أهدافها ووسائلها الاستعمارية والأخلاقية، وضمان التفوق العسكري والاستراتيجي الساحق لها على دول المنطقة برمتها، وهو النموذج الذي ستعممه النخب الحاكمة- ويقصد الجديدة- على البلدان التي ستحكمها، أعني ضمان أمن النظم من خلال زعزعة أمن الشعوب العربية وتهديد استقرارها وتحويلها إلى هشيم لا قوام له ولابنيان"، وخير دليل ومثال حي على ترجمة تلك الاستراتيجية، استخدام أمريكا لحق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار مجلس الأمن لإدانة الاستيطان الإسرائيلي مساء ١٧ فبراير الجاري، ومن أجل تنفيذ هذه المخططات عملت أمريكا وحلفاؤها على الوسائل التالية:

* الضغط على الأنظمة العربية بواسطة صندوق النقد الدولي واشتراطاته عليها في خصخصة المصانع والقطاع العام، ورفع الدعم عن المواد الغذائية الرئيسة، وكذا المشتقات النفطية، وتخفيض الأجور والمرتبات، وفتح المجال واسعاً أمام الشركات الغربية بضرائب مخفضة، واشتراط ما سمته بالحريات العامة وحرية الصحافة والإعلام التي تسيرها -بدورها- استخباراتها وسفاراتها، والاستجابة للإملاءات الأمريكية.

* ونتاج تلك الاشتراطات التي نفذتها معظم الأنظمة الحاكمة، تفشت البطالة في بلدانها وارتفعت الأسعار وتغلغل الفساد، لتأتي أمريكا هنا لتحرض الشباب والعاطلين عن طريق وسائل الإعلام المختارة والمدعومة من قبلها على حكام أوطانه من منطلق ما وصلت إليه أوضاعهم المعيشية والتي مسببها في الأساس أمريكا نفسها وصندوق النقد الذي تسيطر عليه هي وحلفاؤها.

الظهور في أوج الاحتجاجات بمظهر المدافع عن الحريات وحق ما تسميه بـ " المظاهرات السلمية" وما هي بسلمية، وإبداء قلقها مما سمته عنف الحكومات ضد المتظاهرين، وخاصة في بعض الدول المستهدفة مثل البحرين واليمن وليبيا، مستثنيةً ما يقوم به النظام العراقي من تقتيل للمتظاهرين في وضح النهار، وغيرها من الأنظمة.

فهل ستنجح تلك المخططات مثلما نجحت في " تونس" و"مصر"؟! أنا لا أعتقد لأن النتائج الوخيمة لما حدث فيهما بدأت تتكشف، ومع هذا فإن النظم العربية مدعوة إلى الاستجابة الفورية للمطالب المشروعة للشباب،والحفاظ على أمن واستقرار أوطانها، مع عدم الالتفات للتهديدات الأمريكية الإعلامية حالياً، حتى تفشل هذا المخطط " الصهيو- ريكي" الجهنمي،وبعدها تعيد النظر في اشتراطات صندوق النقد الدولي جلاد الشعوب المظلومة.

قال الشاعر:

استقدر اللّه خيراً وأرضين به
فبينما العسر إذ دارت مياسير
(عنبر بن لبيد العامري)

ali.s15@hotmail.com

المسـار المطلـوب

رائعاً وواضحاً.. حينما أكد القائد علي عبدالله صالح أن المحافظين ورؤساء عموم المجالس المحلية وأعضائها، هم المسئولون عن تعثر المشروعات أو فشلها، أو إهمالهم لبحث احتياجات المواطنين ومتطلبات المناطق المحرومة من أبسط الخدمات.. موجها خلال لقاءاته بالعديد من شرائح وممثلي ومشائخ ومثقفي المحافظات التي يتواصل لقاء القائد معهم، بحصر احتياج كل مديرية ورفعها لرئاسة الدولة والحكومة لتوفيرها.

وخلال اللقاءات الميدانية أو التشاورية بين القائد وأبناء المحافظات والمحافظين التي كان لي شرف حضورها- منذ الثمانينيات وغالب سنوات العمل الوحدوي، نجد فخامة الرئيس يحث الجميع على تحمل مسئولياتهم الادارية والتنموية..

مؤكداً لمسئولي المحافظات وأمانة العاصمة على متابعة أحوال المواطنين، واحتياجاتهم من المشاريع التنموية خدمية كانت أو انتاجية، وحل كافة مشاكل أو اشكاليات قد توجد والتعامل على أساس البناء المؤسسي والخطط الموضوعية، بعيداً عن العقلية الإمامية أو الشمولية.. منوهاً الى أن الشكا وبكاء مسئولي الدولة لن يفيد، وهو نوع من عدم تحمل المسئولية، وإلقائها على غيرهم.. وهنا لافائدة من تواجدهم كمسئولين.. هذا يقودنا بعد أن اتسعت الأرض وزادت الكثافة السكانية وتصاعدت مطالب واستحقاقات المواطنين، إلى ضرورة توسيع دائرة المشاركة الشعبية عبر الحكم المحلي ذات الصلاحيات المالية والادارية الواسعة.. مما يؤدي إلى أهمية تطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتفعيل القوانين.. والتحرر من القيود المركزية، مما يمكن القول بأن المسار المطلوب اليوم هو سرعة تنفيذ متطلبات المواطن، واقصاء أي مسئول لايستطيع رفع مستوى أدائه، أو عاجز عن تنفيذ مسئولياته، إذا لم يستشعر المسئول ذلك بنفسه ويقدم استقالته قبل إقالته، لأن البلد ثري بالكفاءات والقدرات على كافة المستويات.. لاينطبق هذا فقط على بعض الوزراء ولكن ايضاً على بعض المحافظين وقادة السلطة المحلية ومسئولي الهيئات والمؤسسات والمكاتب التنفيذية.الوقت يمر.. ولايمكن للرجل الأول ونائبه استمرار تحمل أخطاء الفاسدين القابعين في اداراتهم بانتظار التوجيهات من رئيس الحكومة أو التوجيهات التي يسمونها بالعليا، تبريراً لفشلهم.

المسار الصحيح المطلوب هو تصحيح أية اختلالات أمنية أو خدمية.. ومواجهة الخارجين على القانون بالقانون، الذي يسمح بحرية التعبير ويحدد وسائل النضال السلمي للصالح العام.

والمواطنون لهم حق حماية وطنهم أيضاً من أي تخريب وتدمير للمؤسسات العامة والخاصة.

المسار المطلوب هو رفض العنف والفوضى دون المساس بقدسية القانون المؤدي لإقلاق السكينة العامة.

نحن لسنا مع من يقول : «بأن الشارع اليمني منقسم.. لأن الجميع أبناء وطن واحد، وقلة من المندسين الذين يحاولون اثارة الشارع هم من تسكنهم «حمى الضنك»..الحكومة مسئولة عن تحقيق مطالب المواطنين.. والأمن في المقدمة، لكن في اطار التنظيم القانوني والاسهام في البناء والتغيير نحو الأفضل، وكما قلنا مراراً وتساءلنا : أين هم حكماء اليمن.. فبلادنا كما هي بحاجة لمرجعيتنا الشرعية الوطنية المتمثلة في الرئيس القائد علي عبدالله صالح، هي بحاجة للمسئولين القادرين على العمل من ساسة واقتصاديين واداريين عقلاء..والى لقاء لطرح مسارات أخرى مطلوبة. □ يتبع

Mshenaif@yaho.com

لم أقـل إلا الحقيقـة

د. علي مطهر العثربي

لم يفكر أحد بأن الحقد الشيطاني يظهر في شكل حب وولاء وتزيين لأفعال تحقق حلم الحاقدين، ولم تصل درجة الوعي السياسي الى اكتشاف هذه الوسائل الكيدية مطلقاً، فالذين يطالبون بالتغيير يدركون أن الرئيس علي عبدالله صالح قد طالب به من وقت مبكر، وكان آخرها في الانتخابات الرئاسية في سبتمبر ٢٠٠٦م عندما رفض الترشح للرئاسة وأصر على عملية التغيير عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر، وقد ركز المطالبون بالتغيير في تلك الفترة على رأس الدولة، ولم يبدأوا بالخطوات الواقعية لأنهم تركوا المجالس المحلية، وصار لديهم وهم شديد بأنهم عندما يصلون الى الرئاسة سيقومون بالانقلاب على كل شيء ويغيرون وفق رغباتهم وأهوائهم ويعملون على إزاحة كل من لم يكن معهم، ولأن النية سيئة وحاقدة أفشلها الشعب، ورأى أن البديل المقدم مظلم ولن يصنع المستقبل الزاهر فأصر على انتخاب علي عبدالله صالح لأن نيته هي الخير العام.

لقد فشلت خطة الطريق السليم لأن القائمين عليها أظهروا حقيقة النوايا السيئة تجاه الشعب، الأمر الذي خلق ردة فعل جماهيرية عارمة رافضة لتحقيق النوايا العدوانية على الشعب، ففكر الحاقدون على الوطن في وسائل أخرى للوصول الى مبتغاهم، واتخذوا قراراً بعدم خوض الانتخابات لأنها لن تحقق رغبتهم في الوصول الى السلطة ثم الانقضاض على من لم يكونوا معهم، ومن تلك الوسائل تثوير الشارع والتحالف مع عناصر الفتنة والإرهاب والحاقدين على الوحدة وأصحاب الأهواء والنزوات والطموحات غير المشروعة وتجار الحروب وصناع الأزمات، بالإضافة الى استخدام مصطلح التوريث والترويج له، وقد نجحوا في غفلة من صناع القرار في هذا الاتجاه، حيث استطاع البعض التقرب من الرئيس أو نجله، وأظهر الولاء والطاعة، وزاد في التقرب المقيت من الأقارب وقام بتزيين المقترحات، وإخفاء حقائق الأمور ودفع بأناس يحملون صور الرئيس ونجله من باب الولاء والطاعة، ولم يدرك صناع القرار أن ذلك لم يكن حبا ولا ولاءً، وإنما اتجاه لترسيخ وهم التوريث في أوساط الشارع وتنمية ذلك الوهم في أوساط البسطاء من الناس بأن النظام الجمهوري يسمح بذلك، ولم يتنبه لها الرئيس الا في وقت قريب.

نعم لقد كشفت حقيقة صناع الوهم الذين يستغلون البسطاء من الناس، وأعلن الرئيس مراراً وتكراراً بأن التغيير مطلوب بالطرق السلمية، وأن النظام الجمهوري لا يسمح بالتوريث مطلقاً، وأن مسألة التأبيد مرفوضة جملة وتفصيلاً، وأنه ملتزم ببرنامجه الانتخابي الرئاسي، وكان هذا الطرح من الرئيس قد كشف الأقنعة التي يرتديها بعض الحاقدين، وأجلى الحقيقة وأزاح الغمام، فتوارى الحاقدون وخفتت أصوات الشياطين لأن الرئيس بذلك الفعل الوطني الانساني قد صفد الشياطين، وقطع الطريق على أصحاب التثوير وصناع الأزمات، فازداد حباً وألقاً في قلوب الجماهير وحقن دماء المسلمين وصان الوحدة الوطنية وحمى قدسية التراب اليمني، وأنار دروب الحرية والكرامة لكل الخيرين الذين ينشدون الخير كله للإنسانية كلها ويرغبون في التغيير الذي اختطه عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر، وبذلك أضاف الرئيس صفحة جديدة ناصعة البياض الى تاريخه المجيد وحقق نصراً مؤزراً على المتآمرين على الوطن ووحدته وأمنه واستقراره، وأثبت للانسانية كافة بأنه رمز التغيير والحرية والكرامة، ولا ينكر ذلك إلا حاقد، ولم أقل ذلك نفاقاً، لأنني لست من الذين يجيدون صنعة النفاق والتدليس، وإنما حقيقة أقولها لتعلم الأجيال أن عليها أن تحفظ لصناع المجد حقهم وتكون وفية بقدر ذلك الوفاء.

المعارضة ليست فوضى وتخريباً..

المسيرات الاحتجاجية التي تنطلق من حين الى آخر في بعض المحافظات أمر صحي لا ينزعج منها المؤتمر الشعبي العام، بل يؤكد عليها ليعبر الناس عن مطالبهم الضرورية، وكذا الاستماع الى صوت من فشلت أو تقاعست المجالس المحلية من إيصال صوتهم الى القيادة السياسية.. لكن هذه المسيرات ووفق ما تضمنه قانون تنظيم المسيرات والاحتجاجات الذي صادق عليه البرلمان، وشهد العالم بديمقراطية بلادنا والسماح للرأي والرأي الآخر بالتعبير عن مطالبه وحقوقه بكل حرية وشفافية دون أي موانع كما هو حاصل في الكثير من بلدان العالم حيث يضيق صدر السلطة من سماع صوت المعارضة.. نقول: إن هذه المسيرات قد تجاوزت الخطوط الحمراء وتعدت سلطة النظام والقانون، حيث إنها بدلاً من استغلال المناخ الديمقراطي الذي تنتهجه بلادنا منذ اليوم الاول لوطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، نجدها مسيرات فوضى وتخريب ونهب للممتلكات العامة للدولة والتي هي ممتلكات الشعب، وكذلك الممتلكات الخاصة بالمواطنين وكل ذلك تحت مسمى «المعارضة»، ولا نقول ذلك تجنياً على أحد، بل أكدت التحقيقات مع المتورطين في هذه المسيرات التخريبية أن بعض أحزاب المعارضة تقف خلفها والتي وصل بعضها الى استخدام العنف ضد رجال الامن الذين يقومون بواجبهم في حماية الوطن وأمنه واستقراره ويسهرون على سكينة المجتمع.

إن الشاهد على ما يحدث اليوم في الشارع في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية وكذلك في مناطق من العاصمة صنعاء يشير الى أن المسيرات التي تنطلق ليس للمشاركين فيها أي مطالب حقوقية حقيقية ولا مطالب خدمية وتنموية لمناطقهم يتوجب على الدولة العمل على تنفيذها، بل نسمع من هؤلاء المشاركين نهيقاً يعكس الصورة المبتذلة التي يظهرون بها أمام شعبنا والعالم.. فمطالب مثل «الانفصال» و«اسقاط النظام» ليست مطالب شعبنا الذي حقق وحدته بنفسه في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م والنظام السياسي اختاره الشعب وبكل حرية عبر صناديق الاقتراع.. الأمر الذي يؤكد أن منظمي هذه المسيرات ينفذون أجندة خارجية لا تريد لشعبنا استقراره وأمنه ومواصلة تحقيق منجزاته التي أذهلت أعداء الوطن وجعلتهم يتوهمون أن بإمكانهم عبر زبانيتهم في الداخل أن يعودوا بوطن مايو العظيم الى الوراء.. الى سنوات التشطير والتمزق والتخلف.. وهذا الوهم الأسود لن يرى النور طالما هناك شعب جبار وقيادة حكيمة وجيش وأمن يستطيع الدفاع عن الوطن ووحدته ومنجزاته..

اللافت أن بعض تلك القيادات أخطأت حساباتها في التعامل مع المتغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه بلادنا.. لذلك نقول من حقنا جميعاً أن نعارض السلطة إذا أخطأت ونصلح من اعوجاجها بالحوار وصناديق الاقتراع وليس بالفوضى والتخريب والنهب والقتل وتجاوز القانون.

قطرة انتماء

أحمد محمد راجح

نقص هيئة التدريس

من المحزن أنه حتى الآن توجد كليات بجامعاتنا التي صار عمرها بعمر الجيل الدارس فيها، بعض أقسامها لا تتوافر أو لم تكتمل هيئة التدريس اليمنية فيها حيث لا يوجد بها سوى رئيس القسم مع ٢-٣ دكاترة وربما بعض المعيدين والمدرسين، وهذا شيء محير على الأقل بالنسبة لي لأني لست قريباً منهم لأعرف خفايا ما يدور داخل هذه الكليات وأقسامها.. بيد أنني أرجع السبب الى قلة العوائد المادية والحوافز لهروب الكفاءات اليمنية والبحث عن مرتب أفضل ومزايا تكفلها الجامعات للعاملين فيها.

غير أنني سمعت بأن هناك أناساً يحملون الشهادات العليا لم يتمكنوا من الالتحاق بهيئات التدريس في الجامعات ولم تُعطَ لهم الفرصة بحجة أن بعض الجامعات لا تقبل هيئات التدريس سوى ممن تقوم بابتعاثهم هي للدراسة في الخارج، وربما أن بعض من يتم ابتعاثهم من قبل هذه الجامعات أيضاً لم يتم قبولهم في هيئات التدريس بالجامعات لأسباب لا أحد يعرفها مع أنهم يحملون مؤهل الدكتوراه في المخصصات نفسها التي تُدرَّس في الجامعات.

إذاً فقد تم حرمان الجامعات من كفاءات يمكنها أن تقدم للبلد خدمة جليلة من خلال عدم قبول دكاترة ممن يتم ابتعاثهم من غير الجامعة وايضاً من خلال عدم قبول الآخرين حتى ربما ممن تبعثهم تلك الجامعات لأسباب لا أحد يعرفها.. فهل صارت جامعاتنا وكلياتها وأقسامها لغزاً محيراً الى هذا الحد، ليخرج لنا قادة المستقبل متأثرين بهذه الحيرة، ليدخل البلد مستقبلاً في حيرة أخرى أكثر مما نحن فيه من حيرة؟

اليمن.. رائـدة التغييـر في المنطقـة

أحمد عبدالعزيز

المتغيرات الكبيرة التي حدثت في تونس ومصر الشقيقتين كانت بالفعل مهولة ولم تصب المواطن العربي العادي والبسيط بل أصابت حتى بعض المفكرين العرب بالحيرة والاندهاش والتخبط، الأمر الذي دفعهم لأن يعلنوا وبالفم الملیان ان اليمن هي التالية على طريق تونس ومصر، مقدمين قراءة خاطئة وغير دقيقة عن اليمن وخصوصيتها بين الدول والشعوب، وهي قراءة معذورة كونها جاءت نتاج هول تلك الصدمة.ولأصحاب تلك القراءات الخاطئة نقول ان اليمن هي نسيج وحدها دون غيرها، فاليمن ليست حديثة عهد بعملية التغيير والتطوير السياسي، فقد بدأت ذلك منذ سنوات طويلة ترجع الى بداية تسعينيات القرن الماضي مع اعلان اعادة وحدتها المباركة والتي جاء معها النظام الديمقراطي الذي اختاره الشعب نهجاً للحكم والتداول السلمي للسلطة، ومعه ايضاً عرفت اليمن حكم الشعب للشعب عبر محطات عدة من التجارب الديمقراطية تمثلت في اقامة انتخابات حرة ونزيهة عبر الاقتراع الحر المباشر لاختيار ممثلي الشعب في مجلس النواب وانتخابات رئاسة الجمهورية، والانتخابات المحلية التي تلتها انتخابات المحافظين، لتسجل بذلك اليمن لنفسها تجربة رائدة في المنطقة بشهادة الدول الكبرى والأسرة الدولية ومؤسساتها المانحة والداعمة للتجربة اليمنية الوليدة والناشئة والمتطورة في آنٍ معاً..ولكل الحريصين على اليمن خاصة من الخارج نقول لهم ونطمئنهم: لاتقلقوا على اليمن فهي ماضية في طريقها الصحيح بعد ان قطعت أشواطاً كبيرة في طريق الاصلاح السياسي وترسيخ النظام الديمقراطي الذي نرى بعض شعوب المنطقة قد بدأت لتوها تخرج وتناضل من أجل تحقيقه وهو بالتأكيد حق لها خاصة في عصرنا الذي نعيش وليس فيه مكانة لحكم الفرد والاستبداد بل النظم الديمقراطية هي الحل، والمشاركة الشعبية الأوسع في العمل السياسي هي الطريق الصحيحة، وما دونها سيؤدي الى ماناراه اليوم في بعض دول المنطقة ودول العالم الثالث على حد سواء.

كلام حامض

لقاءات الرئيس بالمواطنين

عبدان دهيس

تتواصل اللقاءات المفتوحة والمباشرة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام المناضل الوطني الوحدوي مع المواطنين والمشائخ والأعيان والفعاليات الاجتماعية والمدنية والمحليات في المحافظات، وهي اللقاءات التي ترافقت ايضاً مع إعلان رئاسة الجمهورية لاستقبال كافة فئات المجتمع للاستماع الى شكاواهم وقضاياهم ومظالمهم والعمل على حلها ومعالجتها.

إن اللقاءات المباشرة بين فخامة الرئيس وعامة المواطنين تكتسب أهمية استثنائية في مثل هذه الظروف الحساسة، التي ازداد فيها التكالب واشتدت المؤامرات وتصاعدت التحديات على الوطن ووحدته وأمنه واستقراره، ومن هذا المنطلق والإحساس بالمسؤولية الوطنية الجسيمة التي تقع على جميع أبناء الوطن من منظمات مدنية وأحزاب ومشائخ وأعيان وعامة فئات الشعب، كان حديث فخامة الرئيس واضحاً وصريحاً وشفافاً وصادقاً ونابعاً من القلب الى القلب لكي يستشعر كل فردٍ في هذا الوطن واجبه ودوره في مثل هذه الظروف، فالسفينة تحمل الجميع وغرقها سيشمل الجميع، والإبحار بها الى بر الأمان من مهمة الجميع، وليس شخصاً أو حزباً بعينه..!

لقد كرر فخامة الرئيس ومن خلال هذه اللقاءات الدعوة مراراً لأحزاب المعارضة للحوار الجاد والمسؤول حول مختلف القضايا الوطنية، حيث لا سبيل لحل الاختلافات والتباينات في الرؤى الا الحوار والحوار وحده، لأنه لغة العقلاء والحكماء، واللّه من وراء القصد..!

زاوية حارة

فيصل الصوفي

عامان على «الفبررة»

بعد يومين فقط سيدخل اتفاق فبراير ٢٠٠٩م سنته الثالثة.. فقبل عامين اتفقت الأحزاب الممثلة في مجلس النواب «المؤتمر وثلاثة أحزاب في اللقاء المشترك» على التمديد لمجلس النواب عامين اضافيين لكي تتاح فرصة لوضع تعديلات دستورية بغية تطوير النظامين السياسي والانتخابي واستكمال مناقشة مشروع قانون الانتخابات، وإضافة ما سيتم الاتفاق عليه في الحوار ومن ثم تشكيل لجنة عليا جديدة للانتخابات.. الاتفاق بسيط وتنفيذه أسهل عليهم من ازدراد لقمة عصيد.. لكنهم ظلوا يعصدون خلال عامين في مكان آخر، إذ تركوا الاتفاق، فلم يتحاوروا حول تنفيذه، وأعجب من ذلك إن كل طرف يعلن إلى الآن تمسكه بذلك الاتفاق، بل إن احزاب المشترك التي تفر منه عملياً ترفع مقامه في خطابها السياسي الى مقام أرفع من الدستور وتعتبره مرجعية شرعية كل المؤسسات القائمة في الدولة.. أي شرعية «فبررة»!

فرص كثيرة للحوار حول الاتفاق وتنفيذه أُهدرت خلال العامين.. مبادرات وتنازلات قدمها الحزب الحاكم تتضمن مقترحات بإصلاحات شاملة تفوق ما ورد في اتفاق فبراير.. وهذه ايضاً أهدرت».

بدلاً من التعامل مع الاتفاق والمبادرات التي تلته تعاملاً جاداً ومسؤولاً وحريصاً على الإصلاحات السياسية والمصلحة العامة والخروج من الأزمة السياسية، اختارت قيادات المشترك الثرثرة حول قضايا جانبية.. وخلال العامين أصدرت بيانات متتالية حول الاتفاق وحول المطالب يضرب اللاحق السابق.. وظل المؤتمر الشعبي تجاريها، فابتعد الجميع عما هو جوهري وأساسي.. وفوّت المؤتمر فرصته في تنفيذ الاتفاق في الوقت المناسب، وكان قادراً على ذلك وبمفرده لو اقتضى الأمر، لأن بيده معظم أدوات ووسائل تنفيذ ما ورد في الاتفاق.. لقد ظل ينتظر المشترك للسير معه الى الأمام، ولم يتنبه أن المشترك يريد أن يوصله الى نقطة الحرج.. وقد أوصله بالفعل الى هذه النقطة الآن.. وها هي السنة الثالثة في عمر اتفاق فبراير قادمة بعد يومين، ولايزال الموقف هو الموقف.. لا هذا يقبل الحوار، ولا هذا لديه عزيمة لإجراء الاصلاحات المطلوبة مع العلم أن هذه الاصلاحات يتبنى المؤتمر الشعبي في برامجه أكثر من ٨٠٪ منها.. والعشرين بالمئة الأخرى وردت في المبادرة الرئاسية الاخيرة.. وبوسع المتابع الجيد أن يلاحظ أن الفجوة بين الاصلاحات التي يتبناها المؤتمر والتي يطالب بها المشترك تكاد تكون شبه غائبة.. الغائب هو الحوار والفعل الوطني الجاد حول تلك القضايا.. والحاضر هو التنابز بالألقاب والثرثرة وافتعال الخصومة، والنتيجة هي ما بين أيدينا وما نعاني منه.. تأزم سياسي واضطراب اجتماعي وخوف من المجهول.. ولعل المشترك يريد ذلك قصداً ليسوّد وجوه من لاتزال وجوههم بيضاء.

بوضوح

ابن النيل

أمريكا وحق النقض

قبل أيام قلائل.. استأنفت الإدارة الامريكية نشاطها المعهود التي استمرأته على تعاقب من أتيحت لهم فرصة الإقامة في بيتها الأبيض، وكأنما عادت ريما لعادتها القديمة والمتجددة، وإن كانت في هذه المرة قد مارست هواية استخدامها حق النقض «الفيتو» ضد مشروع قرار دولي يدين مواصلة أصدقائها الصهاينة بناء مستوطناتهم بين ربوع ما جرى اغتصابه من حقوق الغير بقوة العدوان والتوسع، في غفلة من الزمن وفي غفلة من التاريخ.

غير أن مفاوضي ما اصطلح على تسميتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد استقال كبيرهم.. على خلفية افتضاح أمر تنازلاتهم المجانية المهينة على طاولة المفاوضات مع مغتصبي حقوق بني وطنهم، ومثلما اعتدنا منهم في حالات كثيرة مماثلة.. إنما لن يتنازلوا عن حقهم المكتسب في ديمومة الدوران في فلك الإدارة الامريكية هذه، حتى بعد استخدامها حق الفيتو في شأن كهذا، ولطالما ادعى كبار مسؤوليها بأنهم يبذلون قصارى جهدهم.. لحث أصدقائهم من بني صهيون على ضرورة وقف بناء تلك المستوطنات غير القانونية على حد تعبيرهم، أو تجميد عملية بنائها على الأقل، ولو لفترة محددة ومحدودة زمنياً، بحيث يتسنى لهم إقناع الجانب الفلسطيني باستئناف مفاوضاته معهم..ولعل في هذا التناقض الصريح بين موقف الإدارة الامريكية المدعى، وبين موقفها الرسمي الموثق في سجلات المنظومة الدولية الأم في الشأن ذاته، ما ينبغي أن نتوقف عنده بقدر مستحق من التأمل والاهتمام، لما ينطوي عليه من استخفاف صارخ بعقول جميعنا.. حكاماً ومحكومين.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية .. قد استمرأت عادة الكذب حتى مع أصدق أصدقائها من أركان نظامنا الرسمي العربي كذلك، مادام الأمر في النهاية يصب في خانة المصلحة الصهيونية الخالصة، وهو ما يتعمد مفاوضو السلطة الوطنية الفلسطينية إياها.. تجاهله عن طيب خاطر، خشية أن تتخلى واشنطن عن حرصها المفترض على إطالة عمر سلطتهم المديد، بعد ما انحصرت مهامها التاريخية في كونها مجرد مفعول به في لعبة المفاوضات المراثونية العقيمة مع الجانب الصهيوني، وإلى حديثٍ آخر.

الاخ المكلف: الفترة القانونية لتقديم الاقرارات الضريبية لضريبتي الارباح التجارية والصناعية والمهن الحرة هي يناير-ابريل من كل عام
فبادر اخي المكلف بتقديم اقرارك الضريبي في الموعد القانوني حتى لاتتعرض للغرامات القانونية بعد هذا الموعد
الادارة العامة لخدمات المكلفين
تلفون: ٥٠٣٨٣١ - فاكس: ٢٦٢٦١٨
رئاسة مصلحة الضرائب
تلفون : ٢٦٠٣٧٩
الموقع الالكتروني للمصلحة
www.tax.gov.ye